أخبار الخليج

العدد (١٧١٠٦) - السنة التاسعة والأربعون - الأربعاء ٢٢ رجب ١٤٤٦هـ - ٢٢ يناير ٢٠٢٥م

www.akhbar-alkhaleej.com

تقديم: وليد دياب - وياسمين العقيدات / تصوير: عبدالامير السلاطنة

أين هم من هذه الأعداد؟

○ حسين سلمان العويناتي.

تبذل وزارة العمل جهودا مضنية لتوظيف أبناء الوطن.. إلا أن المد الجارف من أفواج الخريجين من الشباب سنويًا يفوق قدرتها على المواكبة والظفر برضى العاطلين وتحقيق رغبات أغلب الخريجين، وأنها تسعى بقدر المستطاع في المساعدة لإيجاد فرص عمل للعاطلين، ويجري مكتب التوظيف بالوزارة، مشكورًا، الاتصال يوميًا بأصحاب الأعمال مباشرة، حتى إني تلقيت شخصيًا، كما تلقى غيري من أصحاب العمل، عدة مكالمات من الوزارة بسؤال: هل توجد لديك فرصة عمل للخريجين؟ هل ستفتح شاغرًا للتوظيف؟ وأصبحت الوزارة باحثة عن فرص عمل للباحثين عن عمل، كما قامت بعدة برامج، من معارض، وفعاليات عديدة، وبرامج كثيرة للتوظيف، لكنه يصبّ في السياق ذاته وفي مسار واحد، ولا يخرج عن كونه مساعدة الباحث عن فرصة وظيفية للعمل.

وإني لا أختزل جهود الوزارة في ذلك المضمار فقط، إنما أستحثها لمزيد من الابتكار والحيوية، والأمل معقود بها كي تشحذ كوادرها ومواردها أكثر، وأن التحدّي كبير والأعداد تتزايد عامًا بعد عام، وأن تبتكر بمهارة مزيدًا من البرامج على غرار البرامج المكثفة التي يطرحها صندوق العمل تمكين ويعلنها بين فترة واخرى.

ولأن هذا الملف شائك وأعداد العاطلين في تزايد مستمر، ويمس كل بيت بحريني ويحظى باهتمام القيادة السياسة والمجتمع البحريني، فإن التربص بأدائها ومراقبته بعين حادة أمر منطقي لا مفر منه، ونلامسه بتصدر النواب المشهد وتصريحاتهم عن أدائها وإحصاءاتها التي لا تلامس الواقع في نظرهم، وأن مبدأ التشكيك هذا مشكلة بحد ذاتها عليها أن تعالجها مع الأيام، وهي التي أوقعت نفسها في مرمى الاتهام لدورانها حول حلقة مكتب توظيف العاطلين، إذ كانت انجازاتها في سابق عهدها متنوعة وغير مقتصرة على التوظيف فقط، كتدريب الباحثين وتأهيلهم لمواكبة سوق العمل وتخريجهم بشهادات معتمدة ورسمية، ثم الزجّ بهم في ميدان العمل، وإنفاذها لأوامر بقصر عدد من الوظائف والمهن على البحرينيين فقط كمدير إدارة الموارد البشرية مثلًا، إذ كانت هذه الوظيفة وغيرها سابقًا غير مسموح بها لغير البحريني، أما الآن فلا يوجد هذا التوجيه والمراقبة من الوزارة على هذه الوظائف.

ويأتي تساؤل لحاضر ومستقبل سوق العمل، هل الأولوية لوزارة العمل هي التخطيط والاعداد والتنسيق لخلق فرص وظيفية للباحثين عن عمل؟ أم تقتصر على البحث من مكتب التوظيف في الوزارة عن فرصة عمل للعاطلين؟

لا يختلف اثنان أن الوزارة تحتاج إلى ديناميكية أكثر، وأن تطرح مبادرات فعالة تهم الباحثين عن عمل وتغير من واقع يحتاج منها إلى هجمة شرسة وإرادة صلبة لمواكبة أعداد الخريجين سنويًا، وهو مبتغى ليس بصعب المنال مع ما تحظى به وزارة العمل من دعم قوي لا محدود من الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله ورعاه- لتوظيف العاطلين.

ولها في وزارة السياحة وهيئة البحرين للسياحة والمعارض مثل يحتذى، فمن وزارة تقدم أرقامًا عن أعداد السياح إلى شعلة من النشاط والحيوية، والمجتمع البحريني لاحظ وشعر بالتغيير بين الإحصائيات والأرقام التي كانت تقدم سابقًا، والأثر للعمل الميداني في الحاضر بكثرة الفعاليات السياحية والاحتفالات والمهرجانات والبرامج التي أثبتت للجميع أن تغييرًا كبيرًا ملحوظًا طرأ على وزارة السياحة وهيئة البحرين للسياحة، والتفاعل الكبير من جمهور المواطنين والمقيمين والسياح، وثناؤهم وإعجابهم دليل على نجاح مساعي الوزارة والهيئة.

أقترح على وزارة العمل التركيز على استهداف بعض القطاعات الحيوية وإدارة دفتها وتصويب مسارها، مثلًا قطاع تجارة التجزئة وبيع المواد الغذائية للشركات الموزعة ووكلاء العلامات التجارية، وقطاع بيع الأجهزة الطبية وقطاع الشحن والتفريغ، وظائف مندوبي المبيعات في هذه القطاعات يتمتعون بحوافز من سيارة وسكن وهاتف ونسبة من إيرادات المبيعات، وهي وظيفة يحلم بها أي شاب يبحث عن وظيفة، فلو يتم الاحلال للبحريني وفق دراسة ممنهجة وتقديم حوافز تشجيعية للقطاع الخاص وفرصة زمنية يتم التوافق عليها مع أصحاب الشأن لاستبدال غير البحرينيين جميعهم بما لا يؤثر سلبًا على إنتاجية الشركات.

نواب يوجهون سهام انتقاداتهم إلى «الغرفة»

تمرير اقتراح تخفيض رسوم السجل التجاري للبحريني

وافق مجلس النواب على تمرير الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون بشأن السجل التجاري والذي يهدف إلى تخفيض رسوم القيد في السجل التجاري بالمؤسسات والشركات المملوكة بالكامل لبحريني، وأحيل الى الحكومة.

وبين غانم بن فضل البوعينين، وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب أن نص الاقتراح بقانون سيتعارض مع احكام قانون تُعنى بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون معاملة المواطنين بما يعنى ان يتم معاملته كبحريني وهذا المقترح يتعارض معه، مؤكدًا عدم استطاعة حصر النشاط على البحريني بنسبة ١٠٠% فهو يتعارض مع احكام القانون والتي تعني أن من حق مواطني دول مجلس التعاون ان يعامل معاملة المواطن.

ونص الاقتراح بقانون على فرض رسوم سنوية على القيد في السجل التجاري للمؤسسات بقيمة ٣٠ دينارا بحرينيا فقط وعلى الشركات رسوم سنوية بقيمة ٦٠ دينارا بشرط ان تكون مملوكة بنسبة ١٠٠% للبحريني، على ان تفرض رسوم سنوية على مزاولة أي نشاط تجاري بقيمة ١٠ دنانير لكل نشاط للمؤسسات والشركات المملوكة للبحريني بنسبة ١٠٠%.

بدوره انتقد النائب جلال كاظم المحفوظ موقف غرفة تجارة وصناعة البحرين تجاه مقترح بقانون يقضي بتخفيف اعباء الرسوم الادارية عن البحرينيين فيما يتعلق بالسجل التجاري والأنشطة التجارية، حيث عبر عن استغرابه من موقف الغرفة الذي وصفه بـ«المجحف» تجاه الاقتراح الذي يصب في مصلحة رواد الأعمال البحرينيين من اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ودعا المحفوظ الجهات المعنية إلى الوقوف إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل رافداً وطنيّاً مهماً للاقتصاد الوطني، والعمل على تخفيف الأعباء المالية عنها لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية.

ومن جانبه، أكد الدكتور هشام العشيري، أنه دائما ما نسمع في التصريحات الحكومية عن الانتعاش الاقتصادي والانفتاح للقطاع الخاص للاستثمار ودعم البحريني والهدف منه زيادة الشركات والمستثمرين البحرينيين خصوصًا مع تضخم نسب البطالة لدينا. وأضاف أن رد الغرفة تجارة وصناعة البحرين يشابه تماما الردود الحكومية كأنهم اقتبسوا رأي الحكومة، حيث انه يجب على غرفة البحرين تحديد موقفها اما مع التاجر وإما مع الحكومة لإرضائها وما الهدف من عدم الموافقة على تغيير الرسوم.

وقال النائب محمد المعرفي: «الجميع يتفنن في فرض رسوم وزيادتها على التاجر البحريني حتى أصبح المواطن تلاحقه الكثير من الرسوم» مبينًا أن هناك الكثير من المستثمرين يشيدون مجمعات عملاقة وبأعلى درجات الجودة الا انها أصبحت تُهجر والسبب الرئيسي هو زيادة الرسوم غير المبرر لها والتي أصبحت اليوم فقط من اجل الزيادة، منتقدا ردود غرفة صناعة والتجارة البحرين الموافقة لردود وزارة التجارة في آرائها.

كما انتقد أيضا النائب جميل ملا حسن موقف غرفة التجارة من المقترح بقانون قائلا ان الغرفة خلال فترة الانتخابات تلاحق أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتصويت لهم ولكن عندما يتم تقديم مقترح لصالح هؤلاء التجار يكون هذا هو رد الغرفة، مشيرا إلى أنه إذا فتح أحد سجلا تجاريا تتوقف الكثير من الإعانات والدعوم عنه من وزارة التنمية ويتوقف طلبه في الإسكان. وكانت غرفة التجارة قد أوضحت ان الرسوم الحالية تمت بناء على دراسة اعدت مسبقا بشكل توافقي مع السلطة التنفيذية، مطالبة بالإبقاء على النص القانوني الحالي وذلك حفاظا على المراكز القانونية والتشريعية، نظرا الى ما تتسم به من مرونة من خلال تقدير الوزير المختص للرسوم بناء على طبيعة وحجم النشاط التجاري.

وزير الكهرباء: الهيئة تسدد قروض تمويل مشاريعها بعيدا عن الميزانية العامة

وافق مجلس النواب في جلسته أمس على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تعديل الاتفاقية الاطارية لتمويل المرحلة الثانية من مشروع تحسين نقل وتوزيع المياه من محطة الدور واحاله الى مجلس الشورى.

وتأتي اتفاقية التعديل بغية تعديل بعض احكام الاتفاقية الاطارية المبرمة بين حكومة مملكة البحرين والبنك الاسلامي للتنمية والمصادق عليها بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٢٢، والتي تهدف الى تحسين نقل وتوزيع المياه من محطة الدور بهدف زيادة الامن المائي في مملكة البحرين، فقد وافق البنك على تمويل شراء وتوريد اصول هذا المشروع بمبلغ لا يتجاوز ٨٠ مليون دولار امريكي، ووافقت الحكومة «الضامن» على تقديم ضمان سيادي تضمن بموجبه التزامات المستفيد المنصوص عليها في الاتفاقية الاطارية.

وقال وزير شؤون الكهرباء والماء ياسر حميدان في رده على استفسارات النواب: ان هيئة الكهرباء والماء ملتزمة بموجب المادة ١٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ بسداد اقساط وقيمة القروض التي يتم ابرامها لتمويل انشطتها من ميزانيتها ولا تدرج تلك الالتزامات بالميزانية العامة للدولة، مضيفا انه كجزء اساسي من عملية التقييم التي تقوم بها الجهة المانحة للقرض للجهة المستفيدة هو تقييم الملاءة المالية لها، وقدرتها على الالتزام بالسداد، مؤكدا ان الهيئة لم تتخلف عن اي من التزاماتها من قبل.

وبشأن مبادرات التوازن المالي، قال الوزير ان هناك عدة مبادرات نجحت في تقليص العجز من ٢٠٢٢-٢٠٢٤ ومن ضمن تلك المبادرات تحسين كفاءة الانتاج من خلال تحسين معايير التشغيل وعقود شراء الطاقة وتقليل التكاليف التشغيلية والعمل على تحسين الايرادات من المشتركين.

بدورها، اكدت وزارة المالية والاقتصاد الوطني ان توقف العمل بمؤشر سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن «الليبور» والانتقال الى العمل بمعدل تمويل مضمون لليلة واحدة يتولى تنظيمه بنك الاحتياطي الفيدرالي بمدينة نيويورك «السوفر»، جعل هذا النظام الجديد يوفر اسعارا واقعية مبنية على معاملات فعلية بشكل يومي ما يجعلها أكثر شفافية واقل عرضة للتلاعب على العكس من المؤشر السابق الذي كان يقدم اسعارا تقديرية للفوائد.

ولفتت وزارة المالية الى انها لا تتوقع تحمل اعباء مالية اضافية نتيجة تحول العمل من مؤشر الليبور الى مؤشر السوفر.

من جهتها، قالت وزارة الكهرباء والماء وهيئة الكهرباء والماء في ردهما على لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب: انه سيتم اصدار جدول سداد مبلغ التمويل بعد انتهاء فترة انجاز المشروع المتوقع انتهاؤه خلال ٤ سنوات وعلى ان يكون ذلك مقسما على فترة تمتد الى ١٦ سنة، مضافا اليها هامش الربح الذي يحدد بناء على اسعار الفائدة، مع عدم ترتب التزامات مالية على الهيئة في حالة التصديق على اتفاقية التعديل، إذ لن يطول التعديل القيمة الاجمالية للمشروع او فترة السداد او دفعات السداد. بدورها، اكدت هيئة الكهرباء والماء وجود ملاءة مالية لديها، حيث انها لا تقوم بالاقتراض لسداد العجوزات بل يتم ذلك لتمويل المشاريع فقط.

الرأي الثالث

من وحي المنتخب.. و«فريج» الذهب

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

يوم الأحد الماضي، كتبت الأستاذة الفاضلة سوسن الشاعر مقالا بعنوان: «من وحي المنتخب»، وتساءلت: لم لا نستلهم من المنتخب الوطني لكرة القدم فكرة أثر الدمج والانصهار والخلط بين أبناء المناطق البحرينية؟ وطالبت بإذابة الفوارق المناطقية، ودعت إلى فكرة دمج الفرق المدرسية «مثلا»، وتعزيز الهوية البحرينية الواحدة.

وفي الأسبوع ذاته، انطلقت منافسات دوري «فريج الذهب» من المحافظة الشمالية، تنفيذاً لتوجيهات سمو الشيخ خالد بن حمد، بحيث تقام في الملاعب الخاصة بمشروع «ملاعب الفريج»، أحد المشاريع التي أطلقها سمو الشيخ ناصر بن حمد، بهدف تنمية المواهب الرياضية واكتشافها من قبل الفنيين، إضافة إلى تعزيز الروح الوطنية من خلال التقاء أبناء الوطن في التجمع الرياضي، بجانب حث الشباب على اتخاذ الرياضة أسلوب حياة، يسهم في توجيه طاقاتهم نحو خدمة الوطن.

أذكر ذات مرة.. أنني سألت المرحوم حسن إسماعيل الأمين العام السابق للاتحاد البحريني لكرة القدم: لماذا تحرص على تنظيم دورات رمضانية وصيفية للشباب في كرة القدم؟ فأجابني قائلا: إنني أحاول من هذا النشاط أن أشغل الناشئة والشباب بما يناسب اهتماماتهم وهواياتهم وشغفهم، وأبعدهم عن أمور أخرى قد تحدثها بعض منابر ومنصات في المدن والقرى.

فمن وحي مقال الأستاذة سوسن الشاعر.. ومشروع دوري «فرجان الذهب».. وجواب المرحوم حسن إسماعيل في تنظيم المسابقات الرياضية.. أدعو محافظات مملكة البحرين، «العاصمة، المحرق، الشمالية، الجنوبية»، إلى تبني فكرة حول «الفرجان» الأكثر شراكة مجتمعية.. والأكثر تواصلا اجتماعيا.. والأكثر رعاية بالهوية البحرينية.. والأكثر نظافة.. والأكثر تشجيرا.. والأكثر جمالا.. والأكثر التزاما بالقوانين المرورية.. وبالإمكان إضافة العديد من المستويات والمجالات والنشاطات في كل مجمع داخل كل محافظة.. بهدف تعزيز الترابط والتعاون ووحدة الهدف والشراكة بين أبناء «الفريج» الواحد، بما يتضمنه ذلك «الفريج» من عائلات وأسر وأفراد من مختلف المكونات المجتمعية.

وبالمناسبة.. شهر رمضان الكريم على الأبواب.. وهو فرصة سانحة لاستثمار العادات والتقاليد البحرينية الأصيلة، في التواصل الاجتماعي والتعاون، وفي تبادل الأطباق الرمضانية قبل الإفطار، وموائد الغبقات الرمضانية، وفي إحياء الليالي الرمضانية في كل «فريج»، وفي إقامة المجالس والديوانيات، وفي ليالي القرقاعون والمسحر وغيرها.

صحيح أن الكثير من «الفرجان» قد تحولت إلى عمارات سكنية وغابت عنها البيوت بمفهومها القديم.. وصحيح أن بعض الأحياء السكنية أصبحت مدنا حديثة وذات طبيعة عمرانية خاصة.. وصحيح أن بعض «الفرجان» أصبح سكانها الأجانب أكثر من المواطنين.. إلا أن الثقافة البحرينية لا تزال حاضرة وموجودة، مع كل تطور سكاني وإسكاني.. لأنها ثقافة راسخة مرتبطة بوجدان الوطن والمواطنين، وتتوارثها الأجيال على مدى الأزمان، ويشتاق إليها الجميع.

لذلك كله.. ولكثير غيره.. ندعو المحافظات الأربع في البلاد إلى تفعيل دورها ونشاطها ومسؤولياتها، وكذلك صلاحياتها.. من أجل تعزيز الهوية البحرينية، وإطلاق المزيد من المشاريع والمبادرات والبرامج النوعية التي تذيب الفوارق، وتجمع الأفراد والعائلات، وتؤكد التعاون والتواصل الاجتماعي، وتحقق الهدف الأسمى الذي تميزت به مملكة البحرين، وما عرفناه وتربينا عليه من الآباء والأجداد في وطننا الغالي، وهو ما يؤكد عليه جلالة الملك المعظم، ويحظى بكل الدعم والمتابعة من سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، عبر المشاريع الإسكانية والتنموية والثقافية.

للعلم.. تُعرف كلمة «الفريج» في اللهجة الخليجية بأنه الحي السكني أو الحارة التي يسكنها الناس.. ومجموعة البيوت والمنازل المتقاربة في منطقة واحدة.. وارتبط «الفريج» بالموروث الخليجي السكني العام، وهو أحد أبرز المظاهر الاجتماعية الخليجية، التي تجسد العلاقات الوطيدة والتماسك الاجتماعي، بما تحمله من معان وعلاقات، وتواصل وحكايات، وأحداث وذكريات.

ادعاءات نيابية بوجود ٥٥٠ أجنبيا يعملون بتسويق الأدوية بالبحرين

وزيرة الصحة: ١٠١ أجنبي مرخص له وليس لدينا طلبات عالقة للبحرينيين

أكدت وزيرة الصحة جليلة السيد، انه لا يوجد لدى وزارة الصحة أي طلبات عالقة أو متأخرة حاليا للبحرينيين للترويج الدوائي في المملكة، مضيفة أنه من بين اشتراطات الترخيص للترويج الدوائي والمقرة قانونا في البحرين أن يكون مالك ترخيص مهنة الترويج الدوائي حاصلا على مؤهل في احدى العلوم الصيدلية سواء كان بكالوريوسا أو دبلوما، وهذا الاشتراط يتساوى فيه البحرينيون والأجانب، لافتة الى ان عدد مروجي الادوية المرخصين بحسب السجلات في الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية «نهرا» يبلغ ١٠١ أجنبي وهي ارقام متغيرة.

جاء ذلك في رد الوزيرة على ادعاءات نيابية بوجود ٥٥٠ أجنبيا يعملون في بيع الادوية، وأكثر من ٨٠ شركة تسوق للأدوية في البحرين، طبقا لإحصائيات من «نهرا»، وان تلك الاحصائيات أظهرت وجود ١٢٢ أجنبيا و٣ بحرينيين فقط في ٢٠ شركة من أصل الـ٨٠ شركة، في المقابل ذكرت نهرا وجود ١٠١ أجنبي فقط في هذا القطاع.

وأوضحت الوزيرة انه سيتم التحقق من تلك الأرقام التي ذكرها أحد النواب، مبينة ان القانون يشترط وجود خبرة في مجال الترويج الدوائي في حال كان مروج الدواء غير بحريني، وأما في حالة البحريني فشرط الخبرة لا يطبق، مؤكدةً ان الوزارة تؤمن بالكفاءات البحرينية ويتم منح البحريني ترخيصًا من «نهرا» حال استيفائه الاشتراطات. وبينت الوزيرة أن وزارة الصحة تؤمن بالكفاءة البحرينية، فحين يكون هناك بحريني مستوف للشروط والمعايير يتم اعطاؤه الترخيص ولا توجد اي طلبات عالقة للترويج الدوائي للبحرينيين، منوهة بأن هناك من يتم الترخيص لهم لترويج الادوية يعملون في شركات عالمية تتعلق بالأدوية ويتم انتدابهم لدول مختلفة من قبل شركاتهم لممارسة المهنة.

النائب موسى يطالب باستغلال مركز الرفاع الشرقي الصحي القديم

أكد النائب محمد موسى أن مبنى مركز الرفاع الشرقي الصحي القديم أصبح مهجورا، حيث قدم النواب في عام ٢٠٢٣ مقترحا برغبة لاستغلال المبنى لخدمة أهالي المنطقة، وانتهى الرد في ٢٠٢٤ بأن المقترح قيد الدراسة.

وبين النائب في تعليقه على رد وزارة الصحة على سؤاله بشأن المركز الذي اغلق من أكثر من ٣ سنوات، انه تم اغلاق العديد من الخدمات الصحية في منطقة الرفاع الشرقي، مثل مستشفى الولادة الذي تم اغلاقه وتحويله الى متحف، بالإضافة الى التنازل عن مركز غسيل الكلى، مطالبا وزارة الصحة إعطاء دراسة وجدول زمني واضح يبين الخطة الوزارية المستقبلية لتوضيح ماذا سيحدث في المركز ومتى سيتم افتتاحه؟ وغيرها من التفاصيل، مطالبا بضرورة استغلال المبنى في القطاع الصحي حتى يستفيد أهالي المنطقة منه.

بدورها قالت وزيرة الصحة جليلة السيد في تعليقها على السؤال: إنه تم فتح مركز الشيخ عبدالله بن خالد والذي يخدم المنطقة، حيث تم فتحه ببنية تحتية أوسع وخدمات صحية أكثر تقدم لأهالي المنطقة، حيث تم زيادة عدد غرف تقديم الخدمات وزيادة عدد الأطباء، مؤكدة حرص المنظومة الصحية على تقديم أفضل الخدمات لأهالي منطقة الرفاع وكافة المناطق.

وأشارت الى انه بخصوص الدراسة، فعند انشاء أي مشروع جديد يستغرق وقتا فما بالك من إعادة تأهيل مبنى مر عليه العديد من السنوات وبالتالي تقييم البنية الانشائية لهذا المبنى، فتقييمه من الناحية الامن والسلامة يحتاج إلى وقت.

رغبة نيابية بإلزام الوكلاء تقديم ضمان للسيارات المستوردة مجانا

وافق المجلس على الاقتراح برغبة (بصفة الاستعجال) بشأن إلزام وكلاء السيارات تقديم خدمات الضمان والصيانة للسيارات المستوردة بدون تكاليف مالية إضافية وتم إحالته إلى الحكومة.

كما وافق المجلس على الاقتراح برغبة (بصفة الاستعجال) بشأن إجراء دراسة لإنشاء «الفريق الوطني للحالات الطارئة» ورصد الموارد المالية له وتم إحالته إلى الحكومة.